

وسط تخوف من تراجع الاستثمارات الأجنبية

# إغلاق «هرمز» قد يدفع دول الخليج لتعزيز الإنفاق

تأثيرات إغلاق المضيق على الكويت والبحرين وقطر أكبر من السعودية كونها لا تملك موانئ خارج الخليج



مصبية إغلاق «هرمز» فوائد لزيادة الإنفاق «خليجياً»

لاحق هذا العام حينما تفتتح خط أنابيب بنفادي مضيق هرمز وينقل معظم نفطها إلى البحر العربي. ومن المقرر تدشين خط الأنابيب بحلول منتصف 2012. وحتى لو لم تتطور الازمة إلى صراع عسكري فقد تواجه تجارة السلع الخارجية الإيرانية مزيداً من العقوبات المالية. لكن العلاقات التجارية بين دول الخليج العربية ماعدا دبي وإيران محدودة.

وقال كبير خبراء الاقتصادات الناشئة في «دويتشه بنك» روبرت بورغس في تقرير هذا الشهر «ازدادت التوترات مع إيران لكننا نعتقد أنها ما لم تتفاقم فستكون تداعياتها الاقتصادية الأوسع على المنطقة متواضعة على الأرجح».

وأضاف «الاستثناء الوحيد هي الإمارات العربية المتحدة وبالتحديد دبي حيث ارتفعت الصادرات إلى إيران بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية لتبلغ 20.4 مليار دولار في عام 2010 أو نحو 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه بالأساس عبارة عن إعادة تصدير وتعكس تحويل التجارة من مناطق أخرى رداً على العقوبات على إيران وهو أمر تسعى الولايات المتحدة بدرجة متزايدة إلى تقيده».

وقال كبير الاقتصاد الكبير في مجموعة «سامبا المالية» في لندن جيمس ريف «تحدث ربما عن توقف 25 في المئة من صادرات النفط السعودية. ما زالت اعتقد أنهم سيسجلون فائضاً بالميزانية حتى لو حدث ذلك». وعلى أي حال يرى معظم المحللين أن أي إغلاق لمضيق هرمز لن يستمر طويلاً ولن يتجاوز ساعات أو بضعة أيام في ضوء الحضور العسكري الأميركي في الخليج.

من جهته، قال كبير خبراء اقتصادات الشرق الأوسط في «سي تي» فاروق سوسة «نعتقد أنه سيكون ارتفاعاً وجزئياً جداً في أسعار النفط لأنه سيتضح سريعاً أن إيران ليست لديها القدرة العسكرية على إغلاق مضيق هرمز فعلياً».

وأضاف «سيكون رد المجتمع الدولي على أي محاولة من هذا النوع سريعاً وحاسماً وسيظل المضيق مفتوحاً». وربما كان إغلاق المضيق تأثير أكبر على البحرين والكويت وقطر من تأثيره على السعودية لأن هذه الدول ليست لديها موانئ خارج الخليج. ومن المتوقع أن تتضاءل تداعيات أي إغلاق للمضيق على الإمارات العربية المتحدة في وقت

بصفة مؤقتة إلى بين 150 دولاراً و300 دولار للبرميل، وهو ما يكفي لتحقيق فائض في السعودية حتى إذا توقفت صادرات المملكة لبعض الوقت خلال فترة الإغلاق.

هرمز الذي يمر منه نحو خمس تجارة النفط العالمية إذا عرقلت العقوبات الأميركية والأوروبية الجديدة صادراتها النفطية. ويقول محللون إن من شأن ذلك أن يدفع أسعار النفط

من قدرتها على تصدير النفط وتلقي المدفوعات قد يدفع أسعار الخام العالمية إلى بين 130 و140 دولاراً للبرميل. وهددت طهران بإغلاق مضيق

و24 في المئة عن الإنفاق عام 2010. وكان أحد أهداف المملكة من ذلك نزع فتيل التوترات الاجتماعية باعانات واستثمارات اجتماعية.

وقد يواصل الإنفاق الدفاعي الارتفاع بفعل التوترات مع إيران، إذ إن أي لاقلا شعبية في المنطقة الشرقية تسبب قلقاً للسعودية خشية أن توجبها إيران. وقال العامل السعودي الملك عبد الله الشهر الماضي «إن أمن السعودية وجيرانها العرب مستهدف» وذلك في إشارة واضحة إلى إيران. ومن شأن تقاوم الازمة الإيرانية (مادامت لم تتحول إلى حرب شاملة بالمنطقة)، أن يؤدي لفائض أكبر في السعودية وسائر دول الخليج. وقالت «باركليز كابيتال» الاسبوع الماضي إن فرض المزيد من العقوبات الدولية على إيران والحد

دبي - رويترز - قد تدفع التوترات الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني دول الخليج العربية لتعزيز الإنفاق على الدفاع ومشروعات البنية التحتية هذا العام، لكن من المحتمل أن تخفف أسعار النفط المرتفعة تأثير أي تقاوم للازمة على اقتصادات تلك الدول.

واحتمال نشوب صراع بسبب الطموحات النووية الإيرانية قائم منذ سنوات عدة، دون أن يكون له تأثير كبير على دول الخليج الغنية المصدر للنفط والتي ليس لدى معظمها أي علاقات تجارية أو استثمارية ذات شأن مع منافستهم على الجانب الآخر للخليج.

إلا أن بعض المحللين يعتقدون أن التلويح على مدى الأشهر القليلة الماضية بتدخل عسكري دولي في إيران وتهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز، أدت إلى تفاقم التوترات إلى حد يمكن معه أن يكون لها تأثير كبير على الاستثمار في الدول الخليجية وسياساتها المالية.

وقد يرجع ارتفاع تكلفة التأمين على ديون دول الخليج في الآونة الأخيرة تزايد القلق بشأن إيران. فقد ارتفعت تكلفة التأمين على ديون السعودية لخمس سنوات 22 نقطة أساس منذ بداية العام إلى 149 نقطة، مسجلة أعلى مستوى لها منذ يوليو 2009 إلا أنها تظل أقل كثيراً من تكلفة التأمين على ديون الدول الأوروبية المنقولة بالديون التي يتجاوز بعضها 1000 نقطة أساس.

وقال كبير اقتصادات الشرق الأوسط في «كابيتال ايكونوميكس» سعيد الهرش في تقرير، «من المحتمل أن يتعين

## محافظ «المرکزي» السعودي: سنبقي أسعار النفط مستقرة

وأفريقيا في مجلس الاستقرار المالي، والمجلس (مؤسسة عالمية تعنى بالتنظيم المالي). وأكد المبارك أن الميزانيات العمومية للبنوك التجارية السعودية قوية جداً، وأن تعرضها لأوروبا محدود للغاية. وأضاف أن السعودية ستواصل العمل لتضمن تنظيمها جيداً لبنوكها.

أبو ظبي - رويترز - قال محافظ البنك المركزي السعودي فهد المبارك أمس إن المملكة ستستخدم طاقة إنتاج النفط الفائضة لديها لموازنة الأسعار إذا لزم الأمر. وتوقع أن تبقى الأسعار مستقرة. جاء ذلك خلال كلمة للمبارك في افتتاح اجتماع المجموعة الاستشارية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط



جسر للتواصل بين المرشحين والناخبين

ضيفا الحلقة: مرشحا الدائرة الثانية

د. محمد العبد الجادر

د. حمد محمد المطر



للحديث عن

قرار خوض الانتخابات التشريعية والتطلعات للمرحلة المستقبلية